دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في ظل النظام المحاسبي المالي

أ.تدلاوتي يامنة
طالبة دكتوراه
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

د.العيد محمد
أستاذ محاضر أ
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

الملخص:

لقد شهدت العقود الأخيرة تطورا اقتصاديا هائلا أدى إلى إزالة الكثير من العوائق الاقتصادية بين الدول المختلفة، وامتداد نشاط الكثير من المؤسسات خارج حدود دولها، وظهور مجموعة جديدة من المستثمرين المهتمين بالقوائم المالية لتلك المؤسسات، وهو ما نتج عنه مواضيع وقضايا جديدة تستلزم متابعة من الفكر المحاسبي، وتؤدي في نفس الوقت إلى حتمية تطوير القواعد والإجراءات المحاسبية لتستوعب تلك المتغيرات الجديدة في ظل العولمة، ومن بين هذه المواضيع والقضايا نجد الحوكمة ومدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري بأسلوب ايجابي، باعتبارها أمرا ضروريا لمواجهة الفساد المالي ،لما لهذا الأخير من آثار سلبية على تنفيذ مختلف البرامج التنموية المخطط لها ،وبالتالي التمكن من بناء اقتصاد متنوع يسمح بالتخلص من التبعية للمحروقات. ولمعالجة هذا الموضوع تطرقنا إلى ثلاثة محاور، كانت البداية، بالإطار المفاهيمي للحوكمة ،وبعده ،الحوكمة المحاسبية ومجالات تطبيقها، وأخيرا الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري للحد من الفساد في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الكلمات المفتاحية : النظام المحاسبي المالي ،القوائم المالية، الحوكمة ،المعلومات المحاسبية ، التنمية الاقتصادية.

Résumé :

Les dernières décennies ont connu un développement économique énorme a conduit à l'élimination d'un grand nombre de barrières économiques entre les différents pays, et l'extension de l'activité de nombreuses institutions en dehors des frontières de leur pays, et l'émergence d'un nouveau groupe d'investisseurs intéressés dans les états financiers de ces institutions, qui ont abouti à des sujets et de nouvelles questions nécessitant un suivi de la pensée comptable et conduire en même temps à la fatalité de

l'élaboration de règles et procédures comptables pour accueillir ces nouvelles variables, dans le contexte de la mondialisation.

et parmi ces sujets, on trouve la gouvernance et son impact sur l'économie algérienne dans un sens positif, et son importance dans la lutte contre la corruption financière, en raison de ce dernier des effets négatifs sur la mise en œuvre de divers programmes de développement prévus, et être ainsi en mesure de construire une économie diversifiée permet de se débarrasser de la dépendance sur les carburants.

Pour résoudre ce problème, nous avons traité trois axes, le début, on a commencé par le cadre conceptuel de la gouvernance. Puis, la gouvernance et la comptabilité et ces domaines d'application, et enfin les difficultés rencontrées par l'économie algérienne pour éliminer la corruption à la lumière de l'application du système de comptabilité financière.

Mots clés: système comptable financier, les états financiers, la gouvernance d'entreprise, information comptable, et le développement économique.

مقدمة :

تعتبر المعلومات المحاسبية في الوقت المعاصر ثروة هامة، إذ أن التحكم والاستغلال الأمثل لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمانا لاستمرار وتطور المؤسسات، وقد أثرت موجة العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات والتجارة عبر شبكة الانترنت على المحاسبة بكافة فروعها المالية، الضريبية، التكاليف، التدقيق والمحاسبة الحكومية والقومية، كما تعتبر المحاسبة من الركائز الأساسية التي تلعب دورا مهما وجوهريا في نجاح النشاط الاقتصادي حيث أنها توفر لجميع مستخدمي القوائم المالية المعلومات المناسبة لمساعدتهم في مختلف العمليات الإدارية. وتعتبر القوائم المالية المنتج الرئيسي للنظام المحاسبي المالي والتي تقوم بمعالجة الأحداث المالية المختلفة وعرضها خلال السنة لإنتاج مخرجات تساعد متخذي القرارات الإدارية والمستثمرين في اتخاذ قرارات رشيدة. ونتيجة لما يشهده العالم الآن من تحرير لاقتصاديات السوق وما يتبعها من تحرير للأسواق المالية، يترتب عليها تزايد في انفصال رؤوس الأموال وتوسع في حجم المؤسسات، وانفصال الملكية عن الإدارة، كذلك أدى إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة للرقابة من خلال إطار تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال في المؤسسات. ويعد تبني أسلوب حوكمة المؤسسات أمرا ضروريا لمواجهة الفساد المالي والمحاسبي الذي تعاني منه معظم المؤسسات الخاصة والحكومية، ولاسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية بالتزام الشفافية وإتباع معايير ذات جودة عالية في مجال للقياس والإفصاح المحاسبي، إضافة إلى أهمية الحوكمة في تلبية متطلبات المرحلة الراهنة. وما يمكن أن تقبل عليه الجزائر من فرص وتحديات مستقبلية في العديد من المجالات ولاسيما المجالات الاقتصادية.

كما أن التغيرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية الجزائرية أنتجت نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة المالية، ويستجيب لمتطلبات المستثمرين المحليين والأجانب ،والذي تم تطبيقه بداية من سنة 2010 في المؤسسات الجزائرية.

وعلى أساس الحديث السابق تطرح الإشكالية التالية :

في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الوطنية، كيف تساهم الحوكمة المحاسبية في الحد من الفساد المالي؟

وقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج النظري التحليلي ،وكان الهدف من هذا البحث هو علاج هذا الموضوع من خلال التطرق إلى ثلاثة محاور وهي:

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للحوكمة؛

المحور الثاني : الحوكمة المحاسبية ومجالات تطبيقها؛

المحور الثالث : الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري للحد من الفساد في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للحوكمة

1- تعريف الحوكمة:

تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها.

تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين.

وهناك من يعرفها بأنها: مجموع قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة المؤسسة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين.[1]

[1] محمد حسن يوسف،ورقة بحثية بعنوان : محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، يونيو 2007، ص 4.

وعموما، الحوكمة تعني النظام ،اي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في المؤسسة (أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المساهمين ..الخ) بهدف تحقيق الشفافية والعدالة ومكافحة الفساد، والتأكد من أن المؤسسة تعمل على تحقيق أهدافها وإستراتيجيتها على المدى البعيد.[1]

أشارت إحدى الدراسات بأن هناك مدخلين لتحديد مفهوم حوكمة الشركات وهما :

المدخل الأول: مدخل المساهم : والذي يهتم بتعظيم حقوق المساهمين ممثلة في الربحية.

المدخل الثاني: مدخل الأطراف المتعددة ذات العلاقة بالشركة: مثل المديرين، العملاء، الدائنين والعمال، ويهتم هذا المدخل بتحقيق مصالح هؤلاء الأطراف.

كما أشارت الدراسة بأن المدخل الثاني أعم وأشمل ويعرّف الحوكمة لأنه يركز على البيئة المحيطة بالمؤسسة والقضايا الاجتماعية المختلفة ،كما يهتم بتوصيل البيانات والمعلومات المالية وغير المالية الملائمة لمتخذي القرارات من داخل وخارج الشركة.[2]

2- أهداف الحوكمة :

تهدف الحوكمة إلى تحقيق الأهداف التالية [3]:

الشفافية : والتي تعني الانفتاح والوضوح وجعل كل شيء قابل للتحقق والرؤية السليمة.

المساءلة : المساهمين لهم الحق في مساءلة الإدارة التنفيذية عن أداء عملها وهذا حق يضمنه القانون وأنظمة الحوكمة لهم. والمساءلة تضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية أمام مجلس الإدارة ومسؤولية هذا الأخير أمام المساهمين.

المسؤولية: الحوكمة تهدف إلى رفع حس المسؤولية لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ويجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة أن يتصرف بدرجة عالية من الأخلاق المهنية، كما تقرّ المسؤولية بالحقوق القانونية

[1] مركز أبو ضبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ضبي للحوكمة، ص 5.

[2] بوقرة رابح ،غانم هاجرة ،الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري 06 و 07 ماي 2012، مداخلة بعنوان: الحوكمة المفهوم والأهمية، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال ،بسكرة_الجزائر.

[3] مركز أبو ضبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة : مصطلحات ومفاهيم ،سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ضبي للحوكمة ، ص 10-11.

للمساهمين وتشجيع التعاون بين المؤسسة والمساهمين في العديد من الأنشطة مثل: توفير فرص العمل، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

المساواة : بمعنى المساواة بين صغار المستثمرين وكبارهم ،وكذلك بين المستثمرين المحليين والأجانب.

3- مبادئ الحوكمة :

المبدأ الأول : حقوق المساهمين[1]

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات حماية حقوق المساهمين:

أ- تشتمل الحقوق الأساسية للمساهمين على ما يلي :

1- تأمين اساليب تسجيل الملكية؛
2- نقل أو تحويل ملكية الأسهم؛
3- الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة؛
4- المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين؛
5- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة؛
6- الحصول على حصص من أرباح الشركة.

ب- للمساهمين الحق في المشاركة، وفي الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في المؤسسة، ومن بينها :

1- التعديلات في النظام الأساسي أو في مواد تأسيس المؤسسة أو في غيرها من الوثائق الأساسية للمؤسسة؛
2- طرح أسهم إضافية؛
3- اية تعاملات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع المؤسسة.

ت- ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، كما ينبغي إحاطتهم علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين ،ومن بينها قواعد التصويت :

[1] OECD principles and annotations on corporate gouvernance, arabic traslation – مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي في مجال حوكمة الشركات – ص6_7.

1- فيتعين تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في التوقيت المناسب بشأن تواريخ وأماكن وجداول أعمال الاجتماعات العامة، بالإضافة إلى توفير المعلومات الكاملة في التوقيت الملائم بشأن المسائل التي يستهدف اتخاذ قرارات بشأنها خلال الاجتماعات؛

2- يجب إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة ولإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة، على أن توضع حدود معقولة لذلك.

3- ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو بالإنابة، كما يجب أن يعطي نفس الوزن للأصوات المختلفة، سواء كانت حضورا أو بالإنابة.

ث- يتعين بالإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن أعداد معينة من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.

ج- ينبغي السماح لأسواق الرقابة على المؤسسات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية :

1- يجب ضمان الصياغة الواضحة والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على المؤسسات في أسواق رأس المال، ويصدق ذلك أيضا على التعديلات غير العادية، مثل عمليات الاندماج وبيع نسب كبيرة من أصول المؤسسة، بحيث يتسنى للمستثمرين فهم حقوقهم والتعرف على المسارات المتاحة لهم. كما أن التعاملات المالية ينبغي أن تجرى بأسعار مفصح عنها، وأن تتم في ظل ظروف عادلة يكون من شأنها حماية حقوق كافة المساهمين وفقا لفئاتهم المختلفة؛

2- يجب ألا تستخدم الآليات المضادة للاستحواذ لتحصين الإدارة التنفيذية ضد المساءلة.

ح- ينبغي أن يأخذ المساهمون –ومن بينهم المستثمرون المؤسسون- بعين الاعتبار التكاليف والمنافع المقترنة بممارسة حقوقهم في التصويت.

المبدأ الثاني : المعاملة المتكافئة للمساهمين[1]

يجب أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ،ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب. كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

أ-يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.

1- ينبغي أن يكون للمساهمين – داخل كل فئة- نفس حقوق التصويت ،فكافة المساهمون يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل من فئات المساهمين وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم ،كما يجب أن تكون أي تغييرات مقترحة في حقوق التصويت موصفا لعملية تصويت من جانب المساهمين؛
2- يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم؛
3- ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين. كما يجب ألا تسفر إجراءات المؤسسة عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت.

ب-يجب منع تناول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.

ت-ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس المؤسسة.

[1] OECD principles and annotations on corporate gouvernance, arabic traslation – مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي في مجال حوكمة الشركات – ص8.

المبدأ الثالث : دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات[1]

يجب أن ينطوي في إطار حوكمة المؤسسات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون ،وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

أ-ينبغي أن يعمل إطار حوكمة المؤسسات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

ب-حينما يحمي القانون أصحاب المصالح ،بمعنى ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

ت- يجب أن يسمح إطار حوكمة المؤسسات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.

ث- حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة المؤسسة ،يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

المبدأ الرابع : الإفصاح والشفافية[2]

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق – وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها الموقف المالي ،والأداء ،والملكية وأسلوب ممارسة السلطة.

أ- يجب أن يشمل الإفصاح على المعلومات التالية :

1- النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة؛

2- أهداف المؤسسة؛

[1] OECD principles and annotations on corporate gouvernance, arabic traslation – مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي في مجال حوكمة الشركات – ص9.

[2] OECD principles and annotations on corporate gouvernance, arabic traslation – مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي في مجال حوكمة الشركات – ص10.

3- حق الأغلبية من حيث المساهمة ،وحقوق التصويت؛
4- أعضاء مجلس الإدارة ،والمديرين التنفيذيين الرئيسين ،والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم؛
5- عوامل المخاطرة المنظورة؛
6- المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح؛
7- هياكل وسياسات حوكمة المؤسسات.

ب-يجب إعداد ومراجعة المعلومات، وكذا الإفصاح عنها، بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضا بمتطلبات عمليات المراجعة.

ت- يجب الاضطلاع بعملية تدقيق سنوية عن طريق مدقق مستقل ،بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد تقديم القوائم المالية.

ث- ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

المبدأ الخامس: مسئوليات مجلس الإدارة[1]

يجب أن يتيح إطار حوكمة المؤسسات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه المؤسسات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

أ-يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل المعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة ،وسلامة القواعد المطبقة ،كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.

ب-حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

[1] OECD principles and annotations on corporate gouvernance, arabic traslation – مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي في مجال حوكمة الشركات – ص11-12.

ت-يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

ث-يتعين أن يضع مجلس الإدارة مجموعة من الوظائف الأساسية، من بينها :

- مراجعة وتوجيه استراتيجية المؤسسة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة، والموازنات السنوية، وأن يضع أهداف الأداء وأن يتابع التنفيذ وأداء المؤسسة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الانفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ وبيع الأصول؛
- اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم وأيضا-حينما يقضي الأمر ذلك- إحلالهم ومتابعة خطط التعاقب الوظيفي؛
- مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسئولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة؛
- متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ،والمساهمين ،ومن بين تلك الصور : إساءة استخدام أصول المؤسسة وإجراء تعاملات لأطراف ذوي صلة؛
- ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للمؤسسة ،ومتطلبات ذلك : وجود مدقق مستقل ،وإيجاد نظم الرقابة الملائمة ،وبصفة خاصة نظم متابعة المخاطر والرقابة المالية ،والالتزام بأحكام القوانين؛
- متابعة فعالية حوكمة المؤسسات التي يعمل المجالس في ظلها وإجراء التغييرات المطلوبة؛
- الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات.

ج- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشئون المؤسسة، وأن يجري ذلك بصورة مستقلة عن الإدارة التنفيذية،

- يتعين أن ينظر مجلس الإدارة في إمكانية تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح. ومن أمثلة تلك المسؤوليات الرئيسية : التقارير المالية ،وترشيح المسؤولين التنفيذيين ،وتقرير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة؛
- يجب أن يخصص أعضاء مجلس الإدارة وقت كافي لمباشرة مسؤولياتهم.

ح- كي يتحقق الاضطلاع بتلك المسؤوليات، يجب أن يكفل لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب.

4- أهمية الحوكمة :

تكمن أهمية حوكمة المؤسسات في تحقيق ما يلي [1]:

- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتخفيض تكلفة التمويل؛
- الحد من هروب وهجرة رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج؛
- مكافحة الفساد المالي والإداري وما يترتب عليه من فقر وبطالة؛
- ضمان حصول المستثمرين على عائد مناسب على استثماراتهم؛
- تعظيم وزيادة حقوق المساهمين وأصحاب المصالح؛
- توفير الطمأنينة للمستثمرين وتعظيم القيمة السوقية للأسهم؛
- تدعيم تنافسية المؤسسات في الأسواق المالية العالمية؛
- التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة والاستخدام الأمثل لحصيلتها المالية؛
- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية وانهيارات مصرفية.

5- سمات وخصائص الحوكمة[2] :

المشاركة: بمعنى أخذ جزء من الأمر والمساهمة بالبحث فيه وعلى المهتمين بقضايا الحوكمة أن يدركوا أن المشاركة الفعالة في القضايا المطروحة ،تتم عندما يكون لدى أفراد المجموعة الفرصة الكافية لطرح الأسئلة على أجندة العمل والنقاش حولها ،وأن يعبروا بشكل واضح عن اختياراتهم من المخرجات النهائية أثناء عملية اتخاذ القرار.

قواعد القانون: تعني الحوكمة، العدالة والشرعية، وتتميز بالنزاهة والقوة وتعمل على حماية حقوق الانسان.

[1] فيصل محمود الشواورة، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والرقابة منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية-المجلد 25-العدد الثاني، 2009، ص 128.

[2] عبد العظيم وزير وآخرون، الحوكمة، محافظة القاهرة، مديرية التنظيم والإدارة، إدارة دراسات وبحوث التنمية والإدارة، ب ت، ص7.

الشفافية: تتمثل الشفافية في اتخاذ القرارات ووضعها موضع التنفيذ داخل إطار القواعد الشرعية، وتعني أن المعلومات متاحة بسهولة ومباشرة لهؤلاء الذين يتأثرون بتلك القرارات والالتزامات.

الاتفاق الجماعي: هناك العديد من الفاعلين والعديد من وجهات النظر داخل المجتمع، والحوكمة تعمل على ايجاد تسوية للمصالح المختلفة داخل المجتمع للوصول إلى الاتفاق الجماعي.

العدالة والشمول: بمعنى أن يشعر جميع الأفراد في المجتمع بأنهم أعضاء فاعلين وغير معزولين عن الاتجاه السائد في المجتمع وأن لديهم الفرصة للتأثير.

الفاعلية والكفاءة: الحوكمة تعني العمليات التي تؤدي إلى النتائج التي تحقق احتياجات المجتمع، وعن طريق الاستخدام الأمثل للموارد وعلى أساس المتاح منها، كما تعني أيضا الاستخدام المستمر للموارد الطبيعية وحماية البيئة.

المساءلة: المساءلة لا تكون فقط بالنسبة للمؤسسات الحكومية، ولكن أيضا المؤسسات الخاصة والمجتمع المدني.

المحور الثاني: الحوكمة المحاسبية ومجالات تطبيقها

نظم المعلومات المحاسبية هي الوسيلة التي تقدم بها المؤسسات وضعها المالي وأداءها ونفقاتها النقدية وغير النقدية، والوسيلة الفنية المستخدمة لتوصيل المعلومات المحاسبية هي التقارير المالية والتي يجب أن تكون ملائمة ومعدة بطريقة جيدة تتضمن المصداقية الكافية حتى يمكن الاعتماد عليها واستخدامها في اتخاذ القرارات المناسبة.[1] وتعتبر نظم المعلومات المحاسبية الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والكمية لجميع الإدارات والأقسام، وعليه يمكن تعريفها بأنها: أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع، وتبويب، ومعالجة، وتحليل، وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية.[2]

[1] العماري أحمد، نظام المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار الإداري في المصارف التجارية، مجلة العلوم الإنسانية جامعة قسنطينة، العدد 21، الجزائر، 2004، ص 124.

[2] احمد حلمي جمعة وآخرون (احمد حلمي جمعة، عصام فهد العربيد، زياد احمد الزعبي)، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 14.

من الناحية المحاسبية كان الاهتمام كبير بحوكمة المؤسسات من أجل استعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية ممثلين في كافة الأطراف أصحاب المصلحة في مدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من جانب ادارة المؤسسة من خلال القوائم المالية المنشورة ،وجودة تلك التقارير المعتمدة من مراقبي الحسابات المعينين من قبل الجمعية العامة للمؤسسة.

وتتمثل أهمية المحاسبة في مجال الحوكمة فيما يلي[1]:

- عدم استخدام التقارير المالية لتزييف الواقع، بهدف خداع الغير؛
- عدم إخفاء أي بيانات عن الأداء التمويلي للمؤسسات، وكذلك أي بيانات عن الأصول المعنوية أو أي معلومات أخرى خاصة المتعلقة بخلق القيمة وصنع القرار.

وتتمثل أهداف الحوكمة المحاسبية فيما يلي[2]:

- ضمان مراجعة الأداء بأنواعه للمؤسسة الاقتصادية؛
- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها؛
- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال؛
- تحقيق العدالة والشفافية ومكافحة الفساد المالي والاداري؛
- رفع مستوى القدرة التنافسية للمؤسسات؛
- فرض الرقابة الفعالة؛
- تحسين أداء الإدارة العليا؛
- تعظيم أرباح المؤسسة الاقتصادية؛
- التنبؤ بالمخاطر والحصول على التمويل المناسب؛
- تفعيل التواصل بين الأطراف ومراعاة مصالحهم.

[1] بوقرة رابح، غانم هجيرة ،مداخلة بعنوان: الحوكمة: المفهوم والأهمية ،الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة-الجزائر، يومي 06 و07 ماي 2012 ،ص 18.

[2] بوقرة رابح، غانم هجيرة، مرجع سابق، ص 13-14.

وتتمثل خصائص ومقومات الحوكمة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية فيما يلي:

- المسؤولية أمام مختلف الأطراف؛
- استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة؛
- الانضباط والالتزام بالقوانين؛
- منع المتاجرة بالسلطة والمعلومات الداخلية للمؤسسة×
- حماية الأصول؛
- وضوح السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي للمؤسسة،
- فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات؛
- تعدد الجهات الرقابية على أداء المؤسسة.

ويمكننا تلخيص علاقة الحوكمة بالمعلومات المحاسبية فيما يلي[1]:

- تكامل الجوانب الفكرية للحوكمة خاصة وأنها جمعت خمسة جوانب أساسية وهي الأهداف والمقومات والخصائص والمبادئ، إضافة إلى شموليتها واحتوائها على جميع المفردات النظرية والتطبيقية للحوكمة؛
- الالتزام بتطبيق هذه الجوانب في مختلف المؤسسات الاقتصادية من شأنه تطوير أداء هذه الأخيرة والتغلب على مشاكلها المختلفة، وزيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية والمالية والإدارية وبالتالي الانعكاس الايجابي على أسهم هذه الشركات في الأسواق المالية؛
- دور الجانب المحاسبي والمالي في تكوين إطار متكامل لحوكمة الشركات؛
- تظهر العلاقة بين المعلومات المحاسبية وتحقيق أهداف الحوكمة من خلال الاعتماد على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء المؤسسة ،وزيادة الثقة فيها وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل بين مختلف الأطراف في المؤسسة؛
- يصعب تحقيق خصائص ومقومات الحوكمة ما لم تتوفر المعلومات المحاسبية اللازمة لذلك ؛

[1] بوقرة رابح، غانم هجيرة، مرجع سابق، ص 11-12.

- تعتبر محددات الحوكمة سواء الداخلية أو الخارجية ضوابط هدفها تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ،والتي يؤدي تحقيقها إلى إعادة ثقة المستثمرين والمساهمين ومختلف المستخدمين لها في القوائم والتقارير المحاسبية والمالية.

وتتجسد أهمية الحوكمة في المجال المحاسبي والرقابي فيما يلي[1]:

- محاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسات؛
- التحقق من النزاهة الحيادية والاستقلالية لكافة العاملين في المؤسسة؛
- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج؛
- تجنب وجود أخطاء وانحرافات سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة ومنع استمرارها أو العمل على تقليلها إلى أدنى قدر ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة؛
- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية؛
- ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمدققي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأيّة ضغوط من مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

ولتطبيق الحوكمة وجعلها علاج للفساد المالي والإداري لابد من تحديد مجالات عملها والتي نوجز ذكرها فيما يلي[2]:

1- مجال تأسيس فكر وثقافة الالتزام :

تقوم فلسفة الحوكمة بإثراء فكر وثقافة الالتزام ،حيث أن إنجاح ممارسات سلطة الإدارة لعمليات الحوكمة، سواء كانت السلطة متعلقة بالجمعيات العمومية أو بمجلس الإدارة ،وما يتعلق بعمليات إنجاح ممارسات مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين ،وتحقيق فاعلية نظام المحاسبة وتحويله بالفعل إلى نظام معلومات صادق ،فهدف

[1] ميخائيل، أشرف حنا، تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005، ص 83.

[2] بوقرة رابح، غانم هجيرة، مرجع سابق، ص 17-19.

الحوكمة هو تحقيق المعرفة وهذا لا يتحقق بدون معلومات ،وهي تنتج بدون بيانات ،وهي تلك التي يتم توفيرها من خلال : القوائم المالية الدورية ،التقارير المالية الدولية.

ومنه الفكر والثقافة يضعان معا قواعد الوعي والإدراك والفهم، ويصيغان معا الإطار العام للترابط بين الأطراف المختلفة، فالحوكمة تؤسس فكر وثقافة الالتزام وتوثق كل شيء يحدث في المؤسسات من خلال القوائم والتقارير المالية. كما أن الحوكمة تعمل على إبقاء الرموز صالحة وسليمة ،وتؤكد على الأخلاق الحميدة وتضع نموذجا للقيم وتهتم بالصحة والسلامة المالية.

2- مجال تحسين الشفافية وتحقيق الوضوح:

تعتبر الحوكمة أداة تنوير ،وكلما كانت قوية كلما كانت فاعلة، وكلما كانت تحسن من درجة الشفافية، ومن درجة الوضوح وهذه الدرجات من شأنها جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

3- مجال تحقيق المصداقية والثقة:

اي تحقيق المصداقية وزيادة الثقة في البيانات والمعلومات التي يتم نشرها عن المؤسسات، وما تتضمنه تقارير مدققي الحسابات عنها ،والتوضيحات المتممة لها ، وبالتالي تحسين فاعلية النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات ،وقدرته على توضيح ما يحدث ويتم فيها، والتعبير الحقيقي عن أصولها ،ومما يساعد على زيادة عناصر الثقة في المؤسسات وإكسابها مصداقية.

4- مجال جذب الاستثمارات المحلية والدولية :

الحوكمة ليست هدفا في حد ذاته لكنها وسيلة وأداة للوصول إلى تحقيق أهداف متعددة، من بينها جذب الاستثمارات سواء كانت محلية أو دولية، وتعتمد عمليات الجذب الاستثماري في أي سوق على توفر الثقة والمصداقية والنزاهة في المعاملات والالتزام بالقيم والمبادئ المتعارف عليها.

5- مجال تحقيق العدالة والمساواة:

تقوم الحوكمة في هذا المجال على تهيئة الفرص المتاحة للجميع، وعلى تطبيق مبدأ المساواة بما يحقق العدالة والإنصاف والأمان وبالتالي القضاء على الطمع والفساد والظلم الذي يصيب الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسات،

فضلا عن عدم وجود أي ممارسات خاطئة، أو حالات تلاعب وإخفاء الخسائر وعدم إظهار الأوضاع على حقيقتها.

6- مجال تحسين الأداء:

تعمل الحوكمة على حسن إدارة المؤسسات في كل من عمليات التخطيط والتنظيم والرقابة ومن تحقيق الكفاءة الادارية.

7- مجال زيادة الفاعلية والأداء:

تقوم الحوكمة بدور مهم في زيادة فاعلية أداء المؤسسات من خلال الوسائل التالية:

- زيادة الانتاج ورفع الانتاجية؛
- زيادة الجودة ورفع النوعية؛
- اكتساب مزايا تنافسية.

كما تعمل الحوكمة على الاحساس بالمسؤولية وتنمية روح المشاركة بين مختلف الأطراف من أجل تحقيق النجاح.

المحور الثالث : الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري للحد من الفساد في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الاصلاح المحاسبي المالي التي بدأت به الجزائر خلال الثلاثي الثاني من سنة 2001 والذي موّل من طرف البنك الدولي ، يأتي نتيجة لتغيرات التي حدثت كالانتقال من النهج الاشتراكي إلى نهج اقتصاد السوق ،وكذلك الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتغيرات التي سوف تحدث أثناء انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) ، هذه المعطيات تفرض على الجزائر جملة من التغيرات الحتمية التي تفرضها الظروف الحالية وما خلفته العولمة، ذلك أن البيئة الجزائرية ما زال ينقصها الكثير من الإصلاحات الاقتصادية، حتى تنتج عملية الإصلاح المحاسبي ثمارها من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي [1]، لأن البيئة الاقتصادية الجزائرية تسودها مجموعة من

[1] شنوف شعيب، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي: حالة بريتش بتروليوم، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007 ، ص 62.

المشاكل التي تقف أمام تحقق الأهداف المرجوة من عملية الإصلاح المحاسبي ونذكر من بين هذه الاصلاحات ما يلي[1] :

1- **الفساد الاقتصادي والمالي في البيئة الجزائرية:** الفساد المنتشر في البيئة الاقتصادية الجزائرية يجعلها غير قادرة على مسايرة المعايير الدولية للمحاسبة نظرا لقلة الشفافية وفقدان الثقة من طرف كل المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب خاصة المستثمرين أصحاب الشركات المتعددة الجنسيات، كما أن الاقتصاد الجزائري غير مؤهل لبناء سوق مالي بسبب الانتشار الواسع لمختلف أنواع الفساد في الجزائر والرشوة، البيروقراطية، الاختلاس، تبييض الأموال ..الخ. هذا من شأنه خلق بيئة غير سليمة أمام المؤسسة الجزائرية كطرف يتأثر ويؤثر على المحيط الاقتصادي من خلال المتعاملين الاقتصاديين ذوي المصلحة (الموردين، العملاء، المستثمرين ...الخ).

2- **ضعف المؤسسات المالية والمصرفية:** يقر جميع الخبراء والاقتصاديين الجزائريين والأجانب أن البنوك الجزائرية تعاني من انحطاط كبير ولا ترقى إلى مستوى العالمية، ويقر الجميع أن الجزائر لا تمتلك بنوك بل صناديق يتم ايداع فيها الأموال، وهذا بسبب ضعف المنتجات المالية الوطنية وعدم فاعلية البنوك في السوق المالي، وضعف الخدمات المقدمة من طرفها، مما أدى إلى فقدان الثقة من طرف المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب. وباعتبار أن البنوك من الركائز الأساسية في السوق المالية فإن ضعفها يؤثر مباشرة على السوق المالي.

3- **تنامي ظاهرة الغش الضريبي التي ستنعكس على إفصاح وشفافية القوائم المالية** [2]: تحولت ظاهرة التهرب الضريبي إلى مشكلة كبيرة في الجزائر بعدما بلغ حجمها مستوى مهول، لم تتمكن سائر الخطط الحكومية في الفترة السابقة من تقليص هذه الظاهرة التي أخذت أشكالا متعددة من الممارسات غير المشروعة ،على نحو جعل الخزينة العامة في البلاد تتكبد خسائر ضخمة وصلت بحسب مراجع محلية إلى

[1] قورين حاج قويدر، الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي، الملتقى الدولي الأول حول : الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي، 2010، ص 8.

[2] علوي اسماعيل، سعيدي عبد الحليم ،أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرساء مبدأ الافصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والمحاسبي، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، يومي 6-7 ماي 2012 ، ص17.

حدود 8,2 مليار دولار خلال (1990-2007). حيث كشفت بيانات رسمية للوزارة المالية الجزائرية، أن الحجم السنوي للتهرب الضريبي في الجزائر يتعدى المليار دولار سنويا ،بيد أن متابعين للملف يؤكدون على أن القيمة المذكورة لا تمثل إجمالي حجم التهرب، بل ما وقفت عليه المصالح المختصة فحسب ،ما يقود الجزم بأن القيمة مرشحة للتضاعف إذا تم إجراء مسح شامل يجري من خلاله ضبط جميع أشكال الغش الضريبي التي عادة ما يلجأ إليها المتملصون من دفع الضريبة.

4- الصعوبات التي تواجه عملية القياس المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي [1]:

- **ضعف أنظمة المعلومات واستعداد الموارد البشرية داخل المؤسسة الجزائرية:** لا تزال أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة وغير مؤهلة في ظل تطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية ،وقد يعود هذا إلى غياب الوعي المحاسبي في الكثير من المؤسسات الجزائرية؛
- **غياب سوق الي في الجزائر يتميز بالكفاءة:** التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر الأمر الذي يؤكد ضرورة اعتماد النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح شامل وعميق للنظام المالي للجزائر؛
- **صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية:** إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية ،وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية؛
- **غياب نظام معلومات يتميز بالمصداقية والشمولية:** فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية.

[1] نور الدين مزياني ،النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية ،المؤتمر العلمي الثالث، إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، 27-29 نيسان 2009 ، ص 22-23.

خاتمة :

في ضوء التطوّر الذي يشهده الاقتصاد الوطني في كافة المجالات وضمن إطار عمل هيئة الأوراق المالية لتطوير السوق المالي الوطني، أصبحت قواعد وأسس حوكمة المؤسسات من أهم المواضيع المطروحة على صعيد اقتصاديات دول العالم، وباتت تشكل عنصرا هاما لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي بما فيهم الاصلاح المحاسبي المالي في ظل انفتاح اقتصاديات الدول على بعضها البعض والمنافسة القوية، وفي ظل الشروط التي تضعها المؤسسات والمنظمات الدولية لقبول العضوية أو التعامل مع دول العامل المختلفة ومؤسسات وأسواق هذه الدول، كمثال حالة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ،فأصبح تطبيق هذه القواعد والأسس شعارا يتبناه القطاع العام الخاص والعام على حد السواء، ويعتبر وسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة وبرهان يدّل على وجود سياسات عادلة وشفافة وقواعد لحماية المستثمرين والمتعاملين، ومؤشرا على المستوى الذي وصلت إليه الإدارات فيها من التزام مهني بقواعد الإدارة الرشيدة والشفافية والمحاسبة، وضمان وجود إجراءات للحد من الفساد ،وبالتالي الزيادة في جاذبية الاقتصاد العالمي والوطني للاستثمارات المحلية والخارجية وقدرته على المنافسة.

المراجع :

1- محمد حسن يوسف، ورقة بحثية بعنوان: محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، يونيو 2007.

2- مركز أبو ضبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ضبي للحوكمة.

3- فيصل محمود الشواورة، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والرقابة منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية–المجلد 25–العدد الثاني، 2009.

4- عبد العظيم وزير وآخرون، الحوكمة، محافظة القاهرة، مديرية التنظيم والإدارة، إدارة دراسات وبحوث التنمية والإدارة.

5- احمد حلمي جمعة وآخرون (احمد حلمي جمعة، عصام فهد العربيد، زياد احمد الزعبي)، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

6- علوي اسماعيل، سعيدي عبد الحليم، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرساء مبدأ الافصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والمحاسبي، الملتقى الوطني حول :حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية ،بنوك وإدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.

7- شنوف شعيب، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي: حالة بريتش بتروليوم، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2007.

8- قورين حاج قويدر، الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي، الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي، 2010.

9- نور الدين مزياني، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية ،المؤتمر العلمي الثالث، إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن ،27 -29 نيسان 2009.

10- OECD principles and annotations on corporate gouvernance, arabic traslation – مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي في مجال حوكمة الشركات.

11- بوقرة رابح، غانم هجيرة ،مداخلة بعنوان: الحوكمة: المفهوم والأهمية ،الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة–الجزائر ، يومي 06 و07 ماي 2012.

12- العماري أحمد، نظام المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار الإداري في المصارف التجارية، مجلة العلوم الإنسانية جامعة قسنطينة، العدد 21، الجزائر، 2004.

13- ميخائيل، أشرف حنا ،تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات،القاهرة،2005 .